**اللمحة العامة والأسس المنطقية**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **المؤشر** | 1. مدى عكس السياسات والتدابير القانونية والإدارية في مجال التعليم لتنوّع التراث الثقافي غير المادي وأهمية صونه ومدى تنفيذها | |
| **عوامل التقييم الشامل** | يتم تقييم هذا المؤشر على أساس ثلاثة عوامل على الصعيد القطري ترصدها كل دولة طرف وتعد التقريرعنها: | |
| 12-1 وضع أو تنقيح السياسات و/أو التدابير القانونية والإدارية الخاصة بالتعليم وتنفيذها، لضمان الاعتراف بالتراث الثقافي غير المادي واحترامه وتعزيزه. | المادة 14 (أ) (2) |
| 12-2 وضع أو تنقيح السياسات و/أو التدابير القانونية والإدارية للتعليم وتنفيذها من أجل تعزيز نقل التراث الثقافي غير المادي وممارسته. | المادة 14 (أ) (2) |
| 12-3 تعزيز السياسات و/أو التدابير القانونية والإدارية للتعليم باللغة الأم والتعليم متعدّد اللغات. | المادة 14 (أ) (2)  التوجيه التنفيذي 107 |
| **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الأخرى** | **أهداف التنمية المستدامة:** من خلال تعزيز إدراج صون التراث الثقافي غير المادي في عمليات السياسات، يساهم هذا المؤشر في هدف التنمية المستدامة 1 (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان) وبالتحديد الغاية 1(أ) من أهداف التنمية المستدامة، التي تشير إلى تنفيذ برامج وسياسات للقضاء على فقر. ومن خلال التركيز على السياسة التعليمية، يدعم المؤشر الحالي مباشرة الغاية 4-7 من أهداف التنمية المستدامة، والتي تتناول التعليم من أجل التنمية المستدامة و"تقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة". كما أنه يدعم الغاية 17-14 من أهداف التنمية المستدامة، التي تدعو إلى تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وعلى غرار جميع المؤشرات، فإنه يستجيب للغاية 11-4 من أهداف التنمية المستدامة، "تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي".  العلاقة بالمؤشرات الأخرى: **يتناول المؤشر الحالي، من بين المؤشرات الأربعة المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي والسياسة (المؤشرات 11-14)، السياسات والتدابير القانونية والإدارية في قطاع التعليم. ومن خلال التركيز على بُعد السياسة، يُكمل هذا المؤشر المؤشرات 4-6 التي تتناول برامج التعليم وأنشطته.** | |
| **الأسس المنطقية للإجراءات** | في الاتفاقية، يُولى التعليم اهتمامًا خاصًا باعتباره وسيلة لضمان احترام التراث الثقافي غير المادي والتوعية بأهميته (المادة 1) فضلاً عن كونه موضعًا مهمًا لصون التراث الثقافي غير المادي من خلال دعم نقله (المادة 2-3). كما تؤكد المادة 14(أ) من الاتفاقية على استحسان "برامج تعليمية وتدريبية محددة في إطار الجماعات والمجموعات المعنية" كوسيلة "لضمان الاعتراف بالتراث الثقافي غير المادي واحترامه والنهوض به في المجتمع". ويعد وضع مجموعة من السياسات و/أو التدابير القانونية والإدارية ذات الصلة أساسًا مهمًا لتصميم برامج وأنشطة فعالة ومستدامة للتراث الثقافي غير المادي في قطاع التعليم، وإعدادها، وتقديمها،، وتنفيذها. | |
| **المصطلحات الرئيسية** | * السياسات * التدابير القانونية * التدابير الإدارية * تنوع (التراث الثقافي غير المادي وممارسيه) * التعليم النظامي * الاعتراف بالتراث الثقافي غير المادي * احترام التراث الثقافي غير المادي * النهوض بالتراث الثقافي غير المادي * التعليم باللغة الأم * التعليم متعدد اللغات | |

التوجيهات المحددة بشأن الرصد والتقرير الدوري

|  |  |
| --- | --- |
| **فوائد الرصد** | **وعلى غرار السياسات و/أو التدابير القانونية والإدارية في قطاع الثقافة (المؤشر 11)، يعد رصد سياسات التعليم والتدابير القانونية والإدارية أمرًا ضروريًا لتقييم قيمتها وفعاليتها. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يشير تنفيذها الفعلي إلى ما إذا كانت السياسات والتدابير واقعية وقابلة للتحقيق أم قد تحتاج إلى تعديل أو تغيير لتناسب حقائق البلد بصورة أفضل. ويمكن أن يساعد رصد أطر السياسات الأوسع نطاقًا البرامج والأنشطة الفردية المشمولة (راجع المؤشرات 4-6)، لتحقيق أكبر أثر منها. وعلى الصعيد العالمي، يمكن أن يحدد هذا المؤشر النماذج الجيدة التي يمكن تكييفها مع سياقات السياسات المحددة للدول المختلفة، ويمكن أن يشير إلى احتياجات للتعاون الدولي الذي يهدف إلى تعزيز هذه الجهود.** |
| **مصادر البيانات وجمعها** | قد يرغب المسؤولون عن الرصد واعداد التقرير في العمل عن كثب مع نظرائهم في وزارة التربية والتعليم و/أو وزارة التعليم العالي. وعلى أعلى صعيد، قد تُنشر قوانين التعليم والسياسات الرئيسية في جريدة رسمية؛ وقد تُنشر المزيد من التدابير القانونية والإدارية المحددة على الموقع الإلكتروني الخاص بالوزارة المعنية. إذا كان لدى البلد هيئة استشارية أو آلية تنسيق تضم أعضاء من قطاع التعليم، يمكن أن يكونوا مصادر قيمة للبيانات المتعلقة بسياسات التعليم وتدابيره. وقد تُجري معاهد أو جامعات البحث التربوي، التي توفر تدريبات تربوية وتعليمية، بحوثًا حول سياسة التعليم، وقد تكون مسؤولة عن تقييم فعالية هذه السياسات والتدابير القانونية والإدارية في القطاع، وآثارها.  مصادر البيانات المحتملة   * مجلات رسمية أو موجزات قوانين ولوائح قانونية * وثائق سياسة وزارة التربية والتعليم و/أو وزارة التعليم العالي و/أو هيئات تشريعية مسؤولة عن التعليم * مسوحات أو بحوث تُجريها معاهد البحث و/أو جامعات تربوية لفحص سياسة التعليم ورصد آثار هذه السياسات * بوابة بلانيبوليس (Planipolis) الخاصة باليونسكو للخطط والسياسات التعليمية (<https://planipolis.iiep.unesco.org/>) من المعهد الدولي للتخطيط التربوي * تقرير الدولة المقدم لليونسكو حول تنفيذ اتفاقية وتوصية عام 1960 الخاصتين بمكافحة التمييز في مجال التعليم، لا سيما فيما يتعلق بلغات الأقليات في التعليم * تقرير الدولة المقدم لليونسكو بشأن تنفيذ توصية عام 1974 بشأن التربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي والتربية في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية * تقرير الدولة المقدم ق إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تنفيذ المادة 13 من ‎‎العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية‏‏ لعام 1966 |